A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/RES/52/20
17 December 1997

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/52/L.8)]

٥٢/٢٠ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية[١]،

وإذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة عن التنظيمات أو الوكالات الإقليمية التي ترسي المبادئ الأساسية التي تنظم أنشطتها وترسم الإطار القانوني للتعاون مع الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك إلى القرار ٤٩/٥٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ الذي يرد في مرفقه الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تشير أيضا إلى الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصيغته المستكملة الذي وقعه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الأمينان العامان للمنظمتين،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما القرارات ٤٣/١٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و ٤٣/٢٧ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، و٤٤/١٧ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و٤٥/١٣ المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و٤٦/٢٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، و ٤٧/١٤٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢٥ المؤرخ

(١) A/52/374.

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٤٩/٦٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/١٥٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تشير إلى أنها، في قراراتها ٤٦/٢٠ و ٤٧/١٤٨ و ٤٨/٢٥، حثت، في جملة أمور، الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم الدعم لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات،

وإذ تحيط علما بالقرارات والمقررات والإعلانات التي أصدرها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والستين المعقودة في هراري في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧[٢]، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين المعقودة في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٧[٣]،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وبقبول العلاقة التكافلية بين السلام والتنمية،

وإذ تضع في اعتبارها البيان الهام الذي أدلى به رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧[٤]،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا البيانين الهامين اللذين أدلى بهما رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لهذه المنظمة أمام الاجتماع الوزاري لملجس الأمن في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧[٥]،

وإدراكا منها للحاجة إلى مواصلة وزيادة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبين منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني والثقافي والإداري،

---

(٢) A/52/465، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) أنظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة**، الجلسة ٩، والتصويب.

(٥) أنظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون**، الجلسة ٣٨١٩ (S/PV.3819).

وإذ تحيط علما بأن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات واحتوائها وتسويتها تنمي قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية،

وإذ تحيط علما أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، وبما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لتعزيز تسوية المنازعات والصراعات في أفريقيا بالوسائل السلمية ومواصلة عملية إرساء الديمقراطية بشكل متوائم،

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه رغم سياسات الإصلاح التي تقوم بتنفيذها حاليا معظم البلدان الأفريقية، فإن حالتها الاقتصادية لا تزال حرجة ولا يزال الانتعاش والتنمية في أفريقيا يعوقهما بشكل حاد استمرار تدني مستوى أسعار السلع الأساسية وجسامة عبء الديون وشحة إمكانيات التمويل،

وإذ تدرك الجهود التي تبذلها حاليا منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء في مجال التكامل الاقتصادي والحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء خطورة حالة اللاجئين والمشردين في أفريقيا والحاجة الملحّة إلى زيادة المساعدة الدولية لتقديم العون للاجئين ومن ثم لبلدان اللجوء الأفريقية،

وإذ تعترف بالمساعدة المقدمة فعلا من المجتمع الدولي، ولا سيما للاجئين والمشردين وبلدان اللجوء الأفريقية،

وإذ تقر بأهمية تنمية وصون ثقافة سلم وتسامح وعلاقات وئام إسهاما في منع المنازعات والحروب في أفريقيا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية[1]، وبجهوده الرامية إلى تعزيز ذلك التعاون وتنفيذ القرارات ذات الصلة؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** باستمرار وتزايد مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومساهمتها البنّاءة في تلك الأعمال؛

٣ - **تطلب** إلى أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تواصل إشراك منظمة الوحدة الأفريقية إشراكا وثيقا في جميع أنشطتها المتعلقة بأفريقيا؛

٤ - **ترحب** بمبادرة الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا الذي عقد في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وتنتظر تقرير الأمين العام عن مصادر النزاع في أفريقيا؛

٥ - ترحب أيضا بكون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لا تزالان تعملان على تعزيز وتوسيع تعاونهما في اتخاذ التدابير الرامية إلى منع المنازعات في أفريقيا وتسويتها، وتدعو في هذا الصدد الأمم المتحدة إلى توفير الدعم اللازم لمنظمة الوحدة الأفريقية للعمل على إيجاد وتعزيز ثقافة سلم وتسامح وعلاقات وئام في أفريقيا؛

٦ - تطلب إلى الأمم المتحدة أن تنسق جهودها وأن تتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في سياق التسوية السلمية للمنازعات وصون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

٧ - تثني على جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز قدرتها في ميدان حل المنازعات وتشغيل آليتها لمنع المنازعات واحتوائها وتسويتها في أفريقيا؛

٨ - تثني أيضا على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنشطة التعاون الجارية بينهما في تسوية المنازعات في أفريقيا، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز وتقوية النمط القائم لتبادل المعلومات والمشاورات، ولا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية وعمليات صنع السلم وحفظ السلام؛

٩ - تدعو الأمم المتحدة إلى مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في دعم قدرتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع المنازعات في أفريقيا واحتوائها وتسويتها، ولا سيما في المجالات التالية:

(أ) إنشاء نظام للإنذار المبكر؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية وتدريب الموظفين، بما في ذلك برنامج لتبادل الموظفين؛

(ج) تبادل وتنسيق المعلومات بين نظام الإنذار المبكر لكل منهما؛

(د) الدعم السوقي؛

(هـ) حشد الدعم المالي؛

١٠ - تحث الأمم المتحدة على تعزيز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية وتسهيل مشاركتها في عملياتها المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وفي البعثات المشتركة لتقصي الحقائق في أفريقيا من خلال تقديم المساعدة التقنية وإعارة الموظفين والمساعدة على حشد الدعم المالي والسوقي؛

١١ - تحث أيضا الأمم المتحدة، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، على تشجيع البلدان المانحة على أن تقدم التمويل والتدريب المناسبين للبلدان الأفريقية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها

على حفظ السلام، بغية تمكين هذه البلدان من المشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام داخل إطار الأمم المتحدة؛

١٢ - تحيط علما مع التقدير بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها إلى البلدان الأفريقية في سياق عملية إرساء الديمقراطية؛

١٣ - تحث الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم لمنظمة الوحدة الأفريقية في الجهود التي تبذلها لإدارة التحول نحو الديمقراطية في أفريقيا بالوسائل السلمية، ولا سيما في مجالات التوعية من أجل الديمقراطية، ومراقبة الانتخابات، وحقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛

١٤ - تحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما التابعة منها لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية اللازمة والملائمة إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء الأفريقية، آخذة في الاعتبار التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في هذا الصدد؛

١٥ - تشيد بالجهود التي ما برحت تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأفريقية، وتطلب إلى وكالات الأمم المتحدة مواصلة دعمها لتلك الجهود؛

١٦ - تشدد على وجوب استمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية والإنمائية التي تقدمها إلى أفريقيا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتؤكد ضرورة قيام هذه المؤسسات حاليا بمنح أولوية لأفريقيا في هذا الميدان؛

١٧ - تحث الأمين العام والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما التابعة منها لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، على تقديم دعمها للعمليات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمساعدة على تحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين في أفريقيا، ولا سيما تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وإعداد البروتوكولات للمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والترويج لها شعبيا وتعزيز الدعم المؤسسي لها؛

١٨ - تطلب إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا أن تدرج في برامجها على الصعيدين الوطني والإقليمي أنشطة من شأنها تعزيز التعاون الإقليمي، كل في مجال اختصاصها، وأن تسهل تحقيق أهداف المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية؛

١٩ - **تطلب** إلى وكالات الأمم المتحدة أن تكثف تنسيق برامجها الإقليمية في أفريقيا لكي يتسنى إقامة صلات متبادلة بينها وأن تضمن المواءمة بين برامجها وبرامج المنظمات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٠ - **تؤكد** الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها التعبئة الفعالة والاستخدام الكفء للموارد المحلية؛ (ب) تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) تكثيف العملية الديمقراطية ودعم المجتمع المدني؛ (د) البيئة والتنمية؛ (هـ) تدفقات الموارد؛ (و) حل مشكلة ديون أفريقيا؛ (ز) تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق؛ (ح) تنويع الاقتصادات الأفريقية؛ (ط) تحسين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية؛ (ي) دور المرأة في التنمية؛

٢١ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الدولية دون الإقليمية والإقليمية على أن تعمل بنشاط على تنفيذ توصيات لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كما اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛

٢٢ - **تدعو** الأمين العام إلى كفالة إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بشكل وثيق في أعمال متابعة ورصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك إجراء الاستعراض النهائي لتنفيذه في عام ٢٠٠٢؛

٢٣ - **تدعو** الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل على نحو وثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتطلب أن يحظى ذلك بأهمية قصوى في الاجتماع السنوي للمنظمتين؛

٢٤ - **تشير** إلى قرارها ٢١٤/٤٨، الذي دعت، في الفقرة ١٠ منه، الأمين العام إلى متابعة وتعزيز استجابات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاهتمامات أفريقيا الإنمائية المعرب عنها في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٢٥ - **تحيط علما مع التقدير** بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع المعقود بين أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وتطلب عقد اجتماع متابعة في عام ١٩٩٨ لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتفق عليها في آخر اجتماع لها ولاعتماد إجراءات مشتركة جديدة وفعالة؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على كفالة التمثيل الفعال والعادل والمنصف لأفريقيا في المستويات العليا ومستويات السياسة العامة في مقر كل منها وفي عملياتها الميدانية الإقليمية؛

٢٧ - **تطلب** أيضا إلى الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها ونشرها من خلال تدريب الموظفين وحشد المساعدات التقنية والمالية؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على تعزيز وتحسين متابعة ورصد وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٢٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن تنمية التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

الجلسة العامة ٥٢
٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧